



# مجلة اللغة العربية وأدابها

السنة الأولى - العدد الثالث - شتاء ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م

- |    |   |  |
|----|---|--|
| ٥  | ✿ الرمزية في أدب نجيب محفوظ.....  |  |
|    |   | الدكتور جواد اصغری                                   |
| ١٩ | ✿ الإلزام السياسي في شعر معروف الرصالي.....   |  |
|    |   | الدكتورة منصورة زركوب و الدكتور محمد رضا توكلی محمدی |
| ٤٧ | ✿ قضية التراويف بين الإثبات والإنكار.....   |  |
|    |   | الدكتور جامد صنفی و طلیه سیفی                        |
| ٧٥ | ✿ الخطأ اللالي لآدمة الأدب.....   |  |
|    |   | الدكتور علي رضا محمد حسلي / عالية سادات وأصلی        |
| ٨٩ | ✿ الترجم و علاماته: دور الإغريق والروم والفرس في ابداعه.....  |  |
|    |   | الدكتور مهدی نعیمی                                   |
| ٩٦ | ✿ قياس خاصية تنوع المفردات في الأسلوب (دراسة تطبيقية للسياق من كتابات محمد فخوري و سید قطب و محمد عینی هلال ) ..... |  |
|    |   | هوسن ناظمیان   |
| ٩٨ | ✿ ملخص المقالات بالإنجليزية.....  |  |

# السُّلْطَانُ الْأَكْبَرُ الْزَّيْلِيُّ

## مجلة اللغة العربية وآدابها

الناشر: بفرديس قم التابع لجامعة طهران

رئيس التحرير: الدكتور علي رضا محمد رضائي استاذ مساعد بفرديس قم التابع لجامعة طهران  
هيئة التحرير:

الدكتور: محمد على آذر شب:

الدكتور: صادق آذينه وند:

الدكتور: سيد امير محمود انوار:

الدكتور: سيد محمد مهدی جعفری:

الدكتور: فیروز حربی‌چی:

الدكتور: محمد فاضلی:

الدكتور: نادر نظام تهرانی:

الدكتور: خلام عباس رضانی:

الدكتور: محمود شکوب:

الدكتور: حامد صدقی:

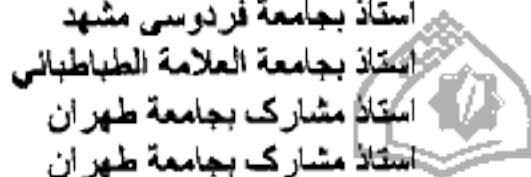
الدكتور: خلیل بروینی:

الدكتور: مجتبی رحماندوست:

الدكتور: عدنان طهماسبی:

الدكتور: قاسم مختاری:

الدكتور: سید فضل الله میر قادری:



استاذ مساعد بفرديس قم التابع لجامعة طهران

استاذ مساعد بجامعة طهران

استاذ مشارك بجامعة اراک

استاذ مساعد بجامعة شیراز

مدير التحرير: حجۃ الاسلام حبیب الله طاهری، استاذ مشارك بفرديس قم

مدير النشر: مهدی رئیسی

المترجم الى الانگلیزیة: ابوالفضل ایمانی راغب

المکاتبہ بالآلہ: اعظم چاوشی

المطبعة: موسسه چاپخانه بزرگ، قم

العنوان: قم، بلوار دانشگاه (جاده قدیم تهران)

صندوق پستی ۳۵۷، کد پستی ۳۷۱۸۵، متنفس ۶۱۶۱۲، فاکس ۶۱۶۶۱۱۲

البريد الالکترونی: Arabic@qc.ut.ac.ir

الشقن: ۵۰۰۰ ریال و لطلبة جامعة طهران، ۲۵ ریال

## الم الهيئة الاستشارية في هذا العدد

## ۱-الدكتور: جواد اصغری

۲ - الدکتور: فیروز حریرچی

۳- الدکتور: مجتبی رحماندوست

٤- الدكتور: غلام عباس رضائي

٥-الدكتور: عدنان طهماسبی

٦-الدكتور: محمد صادق فتحي دهكردي

٧-الدكتور: علي رضا محمد رضائي

## قائمة المراجع

- \* الرمزية في ادب نجيب محفوظ ..... ٥  
الدكتور حماد اصغري
- \* الالتزام السياسي في شعر معروف الرصافي ..... ١٩  
المذكورة منصورة زركوب و الدكتور محمود رضا نوكللي مهدي
- \* قضية التراث بين الإثبات والالكار ..... ٤٧  
الدكتور حامد صدقى و طيبة سيني
- \* التطور الدلالي لادة الأدب ..... ٧٥  
الدكتور علي رضا محمد ضابى و عالية مسادات واصلى
- \* الفرقيم و علاماته: دور الاغريق و الروم و الفرس في ابداعه ..... ٨٩  
الدكتور مهدي منحن
- \* قياس خاصية تنويع المفردات في الأسلوب (دراسة تطبيقية لسادج من كتابات محمد متور و سيد قطب و محمد فهوى ..... ١٠٧  
هلال) .....  
هومن ناظمان
- \* خلاصة المقالات بالإنجليزية ..... ١

مجلة اللغة العربية وآدابها

السنة الأولى \_ العدد الثالث \_ شتاء ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م

ص ٤٧-٧٤

## قضية الترافق بين الإثبات والإنكار\*

الدكتور حامد صدقى\*\*

طيبة سيفي\*\*\*

خلاصة:

إن ظاهرة الترافق تُعد من الظواهر اللغوية المهمة؛ لما في علاقتها الألفاظ بالمعاني من أثرٍ في التّواصل بين الناس، كما هي من الظواهر اللغوية الشائعة في معظم اللغات الحية، إن لم نقل في جميعها، وإنما لو فتحنا معهمنا من المعاجم العربية أو غير العربية قديماً أو حديثاً لوجدنا فيه الألفاظ المترادفة، و العربية من اللغات التي نشأت في ظلّها هذه الظاهرة اللغوية بل تميزت عن اللغات الأخرى بوجود هذه الظاهرة حتى كأنها صارت سمةً للعربية لاتغافلها.

غير أن موقف الباحثين واللغويين العرب حيال هذه الظاهرة وحديثهم عن طبيعتها وحقيقة وجودها أو عدمها كان ولا يزال خالياً كما أن الكتب التي تمحوري على هذه الألفاظ تنقصها المنهجية ويعوزها التنظيم. وهذا ما جعل هذه الألفاظ المترادفة قضية لغوية جديرة بالدراسة. وهذا البحث يعالج القضية من زوايا مختلفة: لغوية وإصطلاحية ومعاجلة التطور التاريخي لمفهوم الترافق معاجلة تعتمد الفحص والتحليل، إضافة إلى مناقشة آراء الباحثين واللغويين القدماء والحدثين حول وجود الترافق أو عدمه وأسباب وقوعه وفي النهاية آثار الترافق الإيجابية والسلبية.

الكلمات الرئيسية : اللغة العربية ، الترافق، الرد و الإنكار.

\* تاريخ الوصول: ١٨٥/٤/١٥ | تاريخ النسخة: ٢٠/٦/٨٥

\*\* ماجستير في اللغة العربية وآدابها

\*\*\* استاذ مشارك في جامعة «تربیت معلم» بطهران

## مقدمة:

إن معنى الترافق عند أصحاب المعاجم العربية القديمة لا يخرج عن معنى التتابع، ترافق الشيء أي تبع بعضه بعضاً، والرِّدف يعني المُرْتَدِفُ، وهو الذي يركب خلف الراكب. (الفراءويدي، ١٤١٠ م، ص ١١٠ - احمد بن فارس، ١٩٩٩ م، ص ٩٨ - الجوهري، ١٩٨٥ م، ص ٨٢ - الإصفهاني، د.ت، ص ١١٢ - ابن مطرور، ١٩٩٢ م، ص ١٤٣)

أما حينما نبحث عن المعنى الإصطلاحى للترافق فلا نجد إتفاقاً تماماً بين العلماء و الدارسين القدماء والمحديثين على تعريف إصطلاحى واحد له عندهم؛ لاختلافهم في هذه الظاهرة و لكن بغض النظر عن الإختلافات الموجودة بين الدارسين و العلماء فإننا نميل إلى اختيار تعريف الإمام فخرالدين الرازي الذي نقله السيوطي و هو: « توالي الألفاظ المفردة الدالة على معنى واحد باعتبار واحد ». (سيوطى، د.ت، ج ١، ص ٤٠٢) ذلك أن التعريف التي ذكرها اللغويون و الباحثون الآخرون قد يختلفوا ترتيباً و يبدو هذا التعريف جامعاً لها من حيث المضمون. جدير بالذكر هنا أن بعض اللغويين و الباحثين حينما ذكرروا تعريفاً للترافق فطنوا إلى العلاقة الموجودة بين المعنى اللغوي والإصطلاحى للترافق. منهم مرتضى الزبيدي إذ يقول: « هو أن تكون لشيء واحد أسماء و هي مولدة و مشتقة من تراكب الأشياء » (الزبيدي، د.ت، ج ١، مادة (ردف)).

و منهم أيضاً الجرجاني قائلاً: « المترافق ما كان معناه واحداً و أسماؤه كثيرة، وهو ضد المشترك ، أحداً من الترافق الذي هو ركوب أحد خلف آخر، كأن المعنى مركوب و اللفظان راكبان عليه كالليث والأسد ». (الجرجاني، ١٩٨٥ م، مادة (ردف))

من هنا يبدو لنا أن أصحاب المعاجم القديمة لم يستعملوا الترافق بمفهوم جديد — وهو توالي الألفاظ المفردة الدالة على معنى واحد — بل إن هذا المفهوم الجديد مولد ، كما صرّح به الفيروزآبادي حيث يقول : « المترافق أن تكون لشيء واحد أسماء و هي مولدة ». (فيروزآبادي، مادة (ردد)، مادة (ردف)) و مشتقة من تراكب الأشياء » (الزيدي، د.ت، ج ١، مادة (ردف)).

### التطور التاريخي لمفهوم الترافق :

الجدير بالذكر هنا ، أن الكلام عند أغلب علماء العربية المتقدمين حول ما يسمى الآن بالترافق ، يدخل تحت عنوان علاقة النون بالمعنى من حيث الإتفاق والإختلاف . (محمد الشاعم، ١٩٩٣، ص ٢٧)

ربما كان سيبويه (ت ١٨٥) أول من أشار إلى ظاهرة الترافق في الكلام حين قسم علاقة الألفاظ بالمعنى إلى ثلاثة أقسام ، حيث قال : « إعلم أنَّ من كلامهم إختلاف النونين لإختلاف المعنين ، وإختلاف النونين و المعنى واحد ، وإنفاق النونين وإختلاف المعنين . فإن اختلاف النونين لإختلاف المعنين نحو حلس و ذهب ، و إختلاف النونين والمعنى واحد نحو ذهب و إنطلق ، و إنفاق النونين و المعنى مختلف نحو قولك وحدثْ عليه من الموجدة ، و وحدثْ إذا أردت وجدان الصَّالَة ». (سيبوه، ١٩٧٠، ج ١، ص ٢٤)

وهذا التقسيم هو ما إشتهر أخيراً و عُرفَ بالثنائي ، والترافق ، والإشتراك اللغطي ، و تقسيمه هذا كان إشارة البدء ، لِمَنْ جاء بعده بالبحث في الثنائي و الترافق و المشترك اللغطي .

وإشتهر هذا التقسيم بين العلماء الذين جاءوا بعده و جعلوا تقسيمه أساساً لتأليف كتبهم . منهم الأصمعي (ت ٦٢٦) الذي ألف كتاباً سمّاه ما إختلفت

ألفاظه وإنفقت معانيه ؛ وابوعبيد(ت ٥٢٢٤) سمي كتابه الأسماء المختلفة للشيء الواحد و ؛ المبرد (ت ٢٨٦) و كتابه ما إنفق لفظه و اختلف معناه من القرآن الحميد. وقد جعل المبرد هذا التقسيم - تقسيم سبويه - من خصائص كلام العرب ومثل لإختلاف اللفظين و المعنى واحد بظنت وحسب ، و قعدت وجلست ، و ذراع و ساعد ، و أنسف و مرسن . (المبرد، ١٣٥٠، ص ٤ - السيوطي، د.ت، ج ١، ص ٣٨٨)

كما نجد من الأقدمين من لم يقف عند ملاحظة هذه الظاهرة اللغوية والإشارة إليها فحسب ، بل حاول أن يعلل وقوعها . كما يقول قطرب (ت ٢٠٦ ه) : «إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم ، و أن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب». (الأبياري، ١٩٨٦، ص ٨ - السيوطي، د.ت، ج ١، ص ٤٠٠)

و قد ذكر محمد بن قاسم الأبياري (ت ٥٣٢٨) الأضداد و المشترك اللفظي ثم قال بعد ذلك : « وأكثر كلامهم يأتي على ضربين آخرين : أحدهما أن يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين كقولك : الرجل و المرأة ، و الضرب الآخر أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد؛ كقولك : البرّ والحنطة، والعiero الحمار، و الذئب و السيد ، و جلس و قعد ، وذهب ومضى». (الأبياري، ١٩٨٦، ص ٩-٦ - السيوطي، د.ت، ج ١، ص ٣٩٩) أما ابن حني (ت ٣٩٢ ه) في كتابه الخصائص فقد تحدث عن هذا بعنوان «باب في ايراد المعنى المراد بغير اللفظ المعاد». (ابن حني، د.ت، ج ٢، ص ٣٢٠) ويرى أن هذا ونحوه هو الذي نقلته إلينا أشعار العرب و حكاياتهم بالفاظ مختلفة على معانٍ متفقة ، و أن من أصول اللغة العربية اختلاف اللفظين و المعنى واحد . كما يتحدث عن أسباب تعدد الألفاظ مع إتحاد المعنى في باب يفرده لذلك بعنوان «باب الفصيبح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا ». (م.ن)

أما ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) فإنه يتحدث عما نسميه بالترادف تحت «باب الأسماء كيف تقع على المسميات» قائلاً: «يسمى الشيئان المختلفان بالإسمين المختلفين ، وذلك أكثر الكلام ، كرجل وفرس ، وتسمى [يعني العرب] [الأشياء] الكثيرة بالإسم الواحد ... . وتسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو السيف و المهند و الحسام ... ». (ابن فارس، ١٩١٠م، ص ٦٥) كما يذكر ذلك أيضاً عند حديثه عن أحناص الكلام في الاتفاق والافتراق بقوله: «... و منه إختلاف اللفظ وإنفاق المعنى، كقولنا: سيف و عَصْبَّ، و لَيْثٌ و أسد ، على مذهبنا في أن كل واحد منهما فيه ما ليس في الآخر من معنى وفائدة» (ابن فارس، ١٩٩٢م، ص ١٧١). و كذلك كان الأمر عند أبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) حيث لم يستخدم لغة الترادف في كتابه الفروق اللغوية و من ثم لم يتعرض لهذا الإصطلاح بتعريف دقيق (ال العسكري، د.ت، مقدمة المؤلف).

فيلاحظ ، أن العلماء السابقين لم يستخدموا مصطلح الترادف في مصنفاتهم، وإنما ظهر مصطلح الترادف أول مرة في القرن الرابع على يد علي بن عيسى الرماني الذي جعله عنواناً صريحاً لكتابه «الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى» ذلك أننا لم نجد قبله من جعل الترادف بالصراحة في مصنفاته ، أما التصريح بذلك المصطلح فلا يدل على تمييز دقيق لمعناه عند الرماني ، لأنه يعطى المتقاربة المعنى على المترادفة كالماء شيء واحد ، بل إن الألفاظ التي ذكرها الرماني و جعلها مترادفة تدل على غموض المصطلح في أذهان اللغويين القدامى حتى عصره ، إضافة إلى ذلك أنه لم يذكر تعريفاً للترادف ، بل إن بدأ كتابه بذكر أمثلة من الألفاظ المترادفة . (الرماني، ١٩٩٨م، ص ٥٥) ثم جاء ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) فألف رسالة في المترادفات أعنون لها عنواناً فلاذكر لمصطلح الترادف فيه و هو «الألفاظ المختلفة في المعان المولتفة»

، مما يدل على أن الترادف لم يتضمن عند اللغويين القدامى ، وعبروا عنها بسميات متقاربة تحدو حذو عبارة سيبويه في تقسيمه علاقة الألفاظ بالمعنى ، أما وضع القيود و الشروط لمفهوم الترادف و تمييزه مما قد يلتبس به فلا أثر لذلك عند اللغويين القدامى .

أما اللغويون المحدثون فمنهم من سار على نهج اللغويين القدامى في تعريف الترادف قائلاً: هو ما اختلف لفظه و اتفق معناه ، أو هو إطلاق عدة كلمات على مدلول واحد ، أو هو ألفاظ متحدة المعنى ، و قابلة التبادل فيما بينها في أي سياق .  
( مختار عصر ١٩٩٨ م ، ص ٢٢٧ - عبدالغوب ، ١٩٩٩ م ، ص ٣٠٩ - محمد آل ياسين ، ١٩٨٠ م ، ص ٤١٤ - الإنطاكي ، د.ت ، ص ٣٩٨ - والي ، ١٩٦٨ م ، ص ١٨٣ - سعيد أبومنلي ، ١٩٨٧ م ، ص ١٢٣ ) و منهم محمد الطاهر بن عاشور: إذ يقول: « اختار أن أحَدَّ المترادف بأنه لفظ مفرد دال بالوضع على معنى ، قد دلَّ عليه بالوضع لفظ آخر مفرد يخالفه في بعض حروفه الموضوع عليها بحيث تتطيق به قبائل العرب كلها إذا شاءت ، أو ألفاظ مفردة كذلك ، بشرط إستقلال تلك المفردات في الاستعمال و في الدلالة ».  
( المنجد محمد نور الدين ، ٢٠٠١ م ، ص ٣٤ - نسلا عن محمد طاهر بن عاشور ، مجلة جمع الفاشرة ، ج ٤ ، ص ٢٤١-٢٦٨) أما محمد المنجد فقد عرض لنا تعريفاً للترادف يشمل شروط تتحقق الترادف عند المحدثين حين يقول: « الترادف عندنا أن يدلّ لفظان مفردان فأكثر دلالةً حقيقةً مستقلةً على معنى واحد بإعتبار واحد و في بيئة لغوية واحدة » ( م . ن ، ص ٣٥ )

### الترادف بين الإثبات والإنكار :

من خلال التعريف التي سبق أياضها للترادف ، نجد أن الاختلاف في فهم الترادف يتراوح بين توسيع دائنته و تضييقها ، هذا الاختلاف الذي أدى أيضاً إلى اختلاف بينهم في وجود الترادف أو عدمه . وأيضاً نظن أن جذر هذه القضية يعود

إلى أصل نشأة اللغة، ويكاد الرأي الآخر يتشعب إلى رأين : أحدهما يرى التوقيف في أصل نشأة اللغة ، بينما يرى الآخرون اللغة قائمة في أصلها على الإصطلاح ، وهنا نشير إلى آراء بعض اللغويين لتبين مدى اختلافهم وعلل ذلك. يرى بعض اللغويين أن معنى الدقيق للترادف يقتضي أن تدل الكلمات المترادفة على المعنى واحد على التحديد لا على التقرير . إذ إن مجرد وجود أدنى الفرق وأقله بين الألفاظ يخرجها عن الترادف . (الريادي، ١٩٨٠م، صص ٦٥-٦٦)

بينما يرى بعضهم أن المترادفات كلمات متشابهة في المعنى الأساس مع قليل من التباين في نواحٍ أخرى، أو أنها تشتراك في معنى عام، ولكن كل واحدة منها تختص بتصنيب تنفرد به دون الآخر، والمقصود أنها رغم شدة تشابه معانيها ، تتضمن فروقاً جزئية ، سواء كانت هذه الفروق مصاحبة للكلمة في أصل الوضع أم طارئة عليها بالإستعمال ، وإن أنها جاءت إليها من تصرف البلغاء وأساطين البيان . و هذا يعني وجود بعض الفروق بين الألفاظ وإن ذلك لا يمنع من اعتبارها مترادفة وإطلاق هذه التسمية عليها . (م. ن)

و هذا الاختلاف في تحديد معنى الترادف ، يعتبر أحد الأسباب المهمة التي دعت بعض العلماء إلى إنكار وجود الترادف ، و دعت الآخرين إلى تضييق شقته والإعتقداد بأنه لا يكاد يوجد في اللهجات العربية القديمة ، وإنما يمكن أن يتلمس في اللغة النموذجية . وقد حمل هذا الاختلاف بعضهم أيضاً على النظر إلى الترادف كآفة اصابت اللغة في عصور الإنحطاط . (المبارك ، ١٩٦٤م ، ص ٣١٨) لذلك نرى تباين آراء اللغويين تجاه ظاهرة الترادف ، منهم من يُقرّ بوجودها ويجمع ألفاظها ، ومنهم من ينكرها ويحاول إنناس الفروق بين تلك الألفاظ .

أما المسألة التي تفيد الإشارة إليها هنا هي : أيهما كان الأسبق ، القول بالترادف أو إنكاره ؟

يرى بعض الباحثين أن الإقرار بالترادف كان سابقاً على الإنكار من حيث الزمن ، ودليلهم لولا القول بالترادف ، و التكثير منه والإفتخار بذلك لما كان إنكار المنكريين (الزيادي، ١٩٨٠، ص ٣٦).

فالقول بالترادف — بغض النظر عن المصطلح وقيود الترادف — كان مائلاً في أذهان العرب وأشعارهم ، يقول الخطيبية مثلاً :

«ألا حَيْدَا هِنْدٌ وَأرْضُ بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَتِيَ مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبَعْدُ».  
(ديوان الخطيبية، د.ت، ص ٦٤)

وتناول اللغويون و النقاد البيت شاهداً على أن الشاعر يأتى بالأسئلة المختلفة للمعنى الواحد تأكيداً و مبالغة . (السيوطى ، د.ت ، ج ١ ، ص ٤٠٤ - ابن منظور ، ١٩٩٢ ، مادة سد - حذر) و يويد سبق الإقرار بالترادف ، ما نقله الرواة الأوائل من ألفاظ جمعوها من أفواه العرب في صحرائهم الواسعة أثبتوها في رسائل لغوية كانت نواة المعاجم الضخمة بعد ذلك ، وقد أثبتت بعضه الخليل في معجمه . (الزيادي ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٦ - المحدث محمد نور الدين ، ٢٠٠١ ، ص ٣٦) كما أشار إليها سيره (ت ١٨٠٥) في كتابه حين قال «إعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين و المعنى واحد» (سيوطى ، ١٩٧٠ ، ج ١ ، ص ٧ و ٨). و قال قطرب (ت ٥٢١٦) : «إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ، ليدلوا على إتساعهم في كلامهم » (الأبارى ، ١٩٨٦ ، ص ٨ - السيوطى ، د.ت ، ج ١ ، ص ٤٠٠).

هكذا نمت فكرة الترادف حتى افتخراها بعض اللغويين فالأخصمى<sup>٣٣</sup> (ابن فارس ، ١٩١٠ ، ص ٢١٦) (ت ٥٢١٦) يفاخر بأنه يحفظ للحجر سبعين اسمًا . و نجد

في كتابه الموسوم بـ « ما يختلفت أحواذه وإنتفت معانيه » الشيء الكثير من الألفاظ المتراوحة تعنى الترادف الواسع ؛ و أيضاً ابن خالويه يتباهى بأنه يحفظ للسيف حمرين إسماً . (السيوطى، د.ت، ج ١، ص ٤٠٥) و زعموا أن حمزة الإصفهانى جمع للدوahi أربعمائة إسم . ويبلغ هذا التفاخر إلى ذروته حين يولف صاحب القاموس كتابه الموسوم بـ « الروض المسلوف فيما له إسمان الى الألوف » . (م.ن)

ذلك كله يدل على أن هذه الظاهرة كانت معروفة لديهم و يدل أيضاً على أن ظاهرة الترادف ما كانت لديهم موضع خلاف و جدل .

أما هذا التكاثر و التفاخر بين القدامي فقد كان الشرارة الأولى التي أوقدت نار الخلاف بين اللغويين . و عندما نصل إلى القرن الثالث الهجري ، حيث اتسع النظر في قضايا اللغة و كثر القول في جوانبها المختلفة ، نجد من علماء العربية من يصرح بإنكار الترادف ، و يذهب إلى منعه ، و يحاول تأويل الألفاظ التي وقعت على معنى واحد ، و يلتزم لذلك الحجج و البراهين ، على حين ذهب أكثر اللغويين إلى نفي هذا الرأي مستدلين على ذلك بمختلف الأدلة والبراهين ، مثبتين القول بواقع الترادف ، و بلغ الحال أشدّه في القرن الرابع حتى إذا ذُكر الترادف ، إنصرف الذهن إلى مسألة الجواز والإنكار . (الريادي، ١٩٨٠، م، ص ١٩٦-١٩٧ - المحدث محمد نور الدين، ٢٠٠١، م، ص ٣٦-٣٧).

فلم تكن المسألة مختصرة على مجرد آقوال و آراء في إنكار الترادف أو جوازه ، بل حاول كل فريق أن يضع مصنفات خاصة أو أبواباً من كتبه في ثبيت الترادف أو في ردّه وإلتماس الفروق اللغوية بين الألفاظ المتراوحة .

ومما مضى يمكن القول إن الأسباب التي أدت إلى الخلاف بين اللغويين في وجود الترادف أو عدمه هي: ١ - اختلاف اللغويين في تحديد معنى الترادف - ٢

المبالغة في جمع الترادفات على غير هدى عند اللغويين القدامى . هنا يمكن القول بأنَّ الترداد لم يكن موضع جدل أو خلاف قبل القرن الثالث ، بل إنما كان من المسلمات اللغوية ، فبدأ الخلاف بين اللغويين حول ظاهرة الترداد منذ القرن الثالث ، وبلغ أشدُّه في القرن الرابع . حيث نرى الخلاف نفسه بين المحدثين حينما ندرس الظاهرة عندهم ، وسنستعرض فيما يلي هذه الظاهرة عند المحدثين وآرائهم حولها .

### آراء المحدثين حول الترداد أو عدمه :

تبaint آراء المحدثين حول وجود الترداد أو عدمه كما كانت عند القدامى ، و منهم من يُقرُّ بوجود الترداد ومنهم من ينكره . والملهم هنا أن نظرة المحدثين إلى الترداد تختلف عن نظرة القدامى إليه ، بسبب أنَّ العلوم اللغوية الحديثة قد قطعت شوطاً بعيداً في مجال الكشف والبحث . وحدث تطور كبير في الدرس اللغوي الحديث ، وبهذا تهياً للباحث اللغوي الحديث كثير من الأدوات و الوسائل و العلوم التي لم تكن في وسع القدامى . فكانت نتيجة هذا كله ، دقة نظرة المحدثين إلى الترداد و موضوعيتها ، أما النظرة اللغوية القديمة فنجد فيها كثيراً من السعة والشمول . (الزيادي، ١٩٨٠، ص ٦٥ - المتقدّم محمد نور الدين، ٢٠٠١، ص ٧١).

من المحدثين أيضاً يُحدِّد من أشار إلى هذا الخلاف بين القدامى والمحدثين ، و منهم مختار عمر الذي يرى أنَّ بين المحدثين نفس الخلاف الذي حدث بين القدماء ، بل إن القضية أكثر تشعباً و إثارة للمجدل عند المحدثين . و هو يرى علة ذلك تكمن في ارتباطها بتعريف المعنى من ناحية و بنوع المعنى المقصود من ناحية أخرى .

إن كثيراً من المحدثين يعترفون بوجود الترافق ، و منهم عبد الواحد واي الذي يعترف بوجود الترافق ، بل يعدّ العربية من أغنى لغات العالم بالترافقات و يجعل هذا الشاء فخراً لها. (واي، ١٩٦٨م، ص ١٦٢).

و منهم أيضاً صبحي الصالح الذي يعدّ الترافق من عوامل إتساع العربية في التعبير، و يقسم إستعمال اللغة في العربية على نوعين : ١ - مهجور قد يستعمل. ٢ - مستعمل قد يهجر. و يعدّ هذين النوعين من الإستعمال مَرْأَةً للعربية. (صبحي الصالح، ٢٠٠٢م، صص ٢٩٣-٢٩٤).

و يرى باحث آخر أنه لا يصح إنكار الترافق مع من أنكره جملة ، رغم ما يوجد بين لفظة متراصفة و أخرى من فروق أحياناً ، بل يجب الاعتراف بأن بعض ما يظن أنه من الترافق هو غير متراصف ، و أن أهل اللغة قد تساهلوا في كثير من المفردات التي عدّوها من الترافق . (رمضان عبدالتواب ، ١٩٩٩م، ص ٣١٥)

و منهم أيضاً من رأى أن الترافق أمر معروف في الألسن كلها ، إلا أنه في العربية أكثر منه في غيرها ، لذلك عده اللغويون من أبرز الخصائص و أفضلها (محمد الانطاكي، د.ت، ص ١٠١ - أبومنلي، ١٩٨٧م، ص ٣٩٨-٣٩٩ - الراجحي، د.ت، ص ٢٢٧)، و يبدو ذلك معقولاً حينما نرى أن من علماء العربية من وضع كتاباً مخصوصاً لأسماء شيء واحد. أما الباحث عودة خليل ابوعودة فيعدّ الترافق مظهراً من مظاهر التطور الدلالي (ابوعودة، ١٩٨٥م، ص ٥٨).

إبراهيم أنيس هو الآخر الذي أثبت الترافق في اللغة النموذجية المثالية الأدبية لغة فريش التي تُرُّلُّ لها القرآن ، و بالتالي أثبته في القرآن الكريم ، و قد عاب على المفسرين مغالاتهم في التماس فروق بين الألفاظ المتراصفة ، و ساق بعض الآيات الكريمة المبرهنة على وقوع الترافق في القرآن الكريم . بالإضافة إلى ذلك

فقد إشترط لوقوع الترادف هذه الشروط وهي : إتحاد العصر و إتحاد البيئة اللغوية ، والإتفاق في المعنى بين الكلمتين إتفاقاً تاماً في ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة ، و اختلاف الصورة اللفظية للكلمتين بحيث لا تكون إحداهما نتيجة تطور صوتي عن الآخر . (انيس ابراهيم ، ١٩٩٥م ، ص ٣١ - المحدث محمد نور الدين ، ٢٠٠١م ، ص ٧٧) . و يزيد هذا الرأي القائل بالترادف أيضاً مجموعة أخرى من العلماء و الباحثين المحدثين ، منهم : عبدالحسين مبارك و احمد مختار عمر ، و حاكم مالك زبادي ، و محمد كمال بشر ، و على الجارم .

غير أنَّ عدداً قليلاً من المحدثين ينكرون الترادف ، و منهم : محمد المبارك الذي اعتبره آفة منيت بها العربية في عصور الانحطاط ، و طالب الرجوع إلى ما تحمله الألفاظ من معانٍ دقيقة تصور المشاعر والأحاسيس ، وتناسب الحياة العلمية التي نعيش فيها . والسبب الذي دفعه إلى ذلك ما يراه من أن الترادف قتل لخصائص الأدب ، و مزايا الفن الذي يقوم على إبراز المقومات الخاصة و الدقائق الخفية . (محمد المبارك ، ١٩٦٣م ، ص ٣١٨ - ٣٢١)

أن أكثرهم يعترفون بوجود الترادف في العربية رغم الخلاف الموجود بينهم . و نظن أن اختلافهم يعود إلى وقوع الترادف التام ، ولا يعترف أحد منهم بوجود الترادف التام ، بل كل واحد منهم حين يقبل الترادف يمكن أن يكون هدفه من الترادف ، الترادف غير التام ، أو شبه الترادف . و دليلنا على ذلك القيد و الشروط التي ذكرها بعضهم ، و أيضاً نوع التعريف الذي ذكره الآخرون للتراويف ، و أخرجوها عن الترادف كثيراً من الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الترادف عند الآخرين ، كما صرَّح به رمضان عبدالتواب حين يقول : « و قد إختلف اللغويون

العرب ، في وقوع الترافق الشام ، في لغتنا العربية ، اختلافاً كبيراً ». (رمضان عبدالتواب ، ١٩٩٩م ، صص ١٧٩-١٨٠)

من هنا نريد أن نستنتج أن المحدثين العرب يعتقدون بنوعين من الترافق هو: الترافق الشام و شبه الترافق . و إن لم يصرحوا به ، كما كان شأن اللغويين الغربيين . و فيما يلي آراء المحدثين الغربيين حول هذه القضية .

لقد تعرض بعض علماء اللغة المحدثين في الغرب إلى هذا الموضوع ، و إن

الدراسات الأجنبية الحديثة هؤلاء اللغويين قد قسمت الظاهرة إلى قسمين :

« ١ - الترافق الكامل : (perfect synonymy) أو (complete synonymy) ، أو التماثل (sameness) و ذلك حين يتطابق اللفظان تمام المطابقة ، و لا يشعر أبناء اللغة بأي فرق بينهما ، و لهذا يعادلون بحرية بينهما في كل السياقات .

٢ - شبه الترافق : (near synonymy) أو التشابه (likeness) ، أو التقارب (contiguity) ، أو التداخل (over lapping) ذلك حين يتقرب اللفظان تقارباً شديداً لدرجة يصعب معها - بالنسبة لغير المتخصص - التفريق بينهما ، و لهذا يستعملهما الكثيرون دون تحفظ ، مع إغفال هذا الفرق ». ثم مثلوا لهذا النوع في العربية بكلمات نحو : عام ، سنة و حول ، و في الإنجليزية بكلمات نحو : answer (reply) ، و (ill مع sick) ، و (possess مع own) . (أحمد عختار عمر ، ١٩٩٨م ، صص ٢٢١-٢٢٠)

وعلى الرغم منه ، الخلاف بين اللغويين الغربيين في وقوع الترافق الكامل ، إلا أنَّ أكثر هؤلاء اللغويين ينكرون الترافق الكامل ، كما أشار مختار عمر و كمال بشر إلى طائفة من آرائهم في هذا الشأن و التي تنقسم بدورها إلى مجموعتين :

أ - إنَّ أغلبية اللغويين يرون إنكار الترافق الكامل كما يتبيَّن من النصوص الآتية:

- ١ - يقول (بلوم فيلد الإنجليزي blom field) : إننا ندعى أن كل كلمة من الكلمات المترادفة تؤدي معنى ثابتاً مختلفاً عن الآخر ، و ما دامت الكلمات مختلفة صوتياً فلا بد أن تكون معانيها مختلفة كذلك ، على هذا و نحن باختصار نرى أنه لا يوجد ترداد حقيقي ». (الرمان، ١٩٩٨، ص ٢٦).
- ٢ - يقول (f.h . George) : إذا وجدت كلمتان مترادفتان من جميع النواحي ، و هل هناك سبب يدعو إلى وجود كلمتين معاً بمعنى واحد . ٥. (أحمد مختار عمر، ١٩٩٨، ص ٢٢٤-٢٢٧).
- ٣ - يقول (lehrer) : إذا إشترطنا التمايز التام بين المفردتين فلن تكون هناك مترادفات ، ولكن قد يكون هناك عدد من المفردات المشاهدة إلى حد كبير في المعنى ، ويمكن تبادلها بصورة جزئية. (أحمد مختار عمر، ١٩٩٨، ص ٢٢٥ - الرمان، ١٩٩٨، ص ٢٦).
- ٤ - يقول (goodman ) : لا يوجد لفظان يمكن أن يجل أحدهما محل الآخر ، دون تغيير الدلالة الحقيقة. وعلى هذا فلو إدعينا ترداد كلمتين ، فإن عدم إمكانية تبادلها في بعض السياقات يمكن أن يعُد دليلاً على أن الكلمتين لا تحملان المعنى نفسه.
- ٥ - يقول ( stork ) : كل الكلمات تملك تأثيراً عاطفياً ، كما تملك تأثيراً إشارياً و لهذا فمن المستحيل أن تجحد مترادفات كاملة .

ب - هناك قليل من اللغويين يرون وجود الترداد :

« منهم : الفريق الذي قال عنه ( lehrer ) : هناك فريق يقول بوجود الترداد ؛ لأنه يكتفي بصحة تبادل اللفظين في معظم السياقات ، مثل mother و mainan ، و الخلاف الأسلوبي بينهما لا يمنع ترادفهم » (الرمان، ١٩٩٨، ص ٢٦). من

هذا الفريق أيضاً (أولمان Ullmann) فهيرى : أن الترادف التام يمكن أن يوجد إلا أنه قليل ، و معظم الترادفات تبدو لأول وهلة متماثلة في المعنى ، إلا أن الفروق بينها تظهر بالتدريج . و بالتالي فهي ثلاثة معنى خاصاً . (أحمد عتار عمر، ١٩٩٨، ص ٢٢٦) ، أن أكثر المحدثين العرب يعترفون بوجود الترادف مع ذكر قيود وشروط ، دون أي بينما نرى أن تقسيمات للترادف يقسمون الترادف إلى الترادف الكامل و شبه الترادف ، و إن أكثرهم ينكرون الترادف الكامل ، و نظن أن الترادف الكامل إذا وجد في لغة ما فهو قليل بالتأكيد ، أما أشباه الترادف فهي موجودة ، و دليلنا على ذلك وجودها في جميع اللغات و خاصة في العربية .

### أسباب وقوع الترادف و كثرته :

إن أسباب الترادف شغلت اللغويين قديماً وحديثاً ، نظراً لغموض حد الترادف عند الدارسين ، و أيضاً لإختلاف مناهجهم وتعدد آرائهم في دراسة هذه الظاهرة . فقد كثرت أسباب الترادف في جميع تلك الآراء و المناهج ، و لاشك أنه ليس هناك إتفاق تام بين جميع الدارسين و اللغويين على تلك الأسباب سخاول في البداية التطرق إلى آراء الأصوليين حول أسباب وقوع الترادف ، ثم نذكر بعض ما أحصيناه من آراء اللغويين في أسباب حدوث الترادف .

### رأي الأصوليين :

يرى الأصوليون أن لوقوع الألفاظ المترادفة سببين : « أحدهما : أن يكون من واضعين ، و هو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الإسمين ، و تضع الأخرى الإسم الآخر للمعنى الواحد ، من غيرأن تشعر إحداهما بالأخرى ، ثم يشتهر الوضعان و يختفي الوضاعان ، أو يتبس وضع أحدهما بوضع الآخر ، و هذا مبني على

كون اللغات إصطلاحية، والثاني: أن يكون من واضح واحد وهو الأقل». (السيوطى ، د.ت ، ج ١، ص ٤٠٥-٤٠٦)

### آراء اللغوين :

إنَّ استقراء الآراء و مناهج اللغوين القدامي والمخذلين يربنا أفهم ذكرروا أسباباً كثيرة لتحليل ظاهرة الترادف في العربية ، و هذه الأسباب تختلف من لغوي لآخر. و من الطبيعي أن يكون تفسير المخذلين لأسباب الترادف أكثر تفصيلاً و دقة من القدامي نتيجة تطور البحث اللغوي و إكتشاف الكثير من الحقائق اللغوية المهمة ، خاصة في علم الدلالة و الأصوات . نشير هنا الى أهم هذه الأسباب :

### الوضع اللغوى الأول :

وهو أن تضع القبيلة الواحدة أكثر من اسم للمعنى الواحد ، و قد ذكر ابن حني هذا السبب في حديثه عن تساوي اللفظين في اللغة العربية بقوله : « ... فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، كثراهما واحدة ، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلة تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين ؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها ، وسعة تصرف أقوالها » (ابن حني، د.ت، ج ١، ص ٣٧٣).

### تدخل اللهجات :

قد أشار إلى هذا السبب القدماء و المحدثون ، و جعله المنكرون أمراً لا علاقة له بالترادف على مذهبهم ؛ لإشراكهم أن يكون من لغة واحدة ، كما قال ابن درستويه (السيوطى، د.ت، ج ١، ص ٣٨٥): « وليس يجيء شيء من هذا الباب ، إلا على لغتين متباينتين ». وقال ابن حني (ابن حني، د.ت، ج ١، ص ٣٧٥): « ... كلما

كثُرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات جماعات ، و اجتمعَت لانسان واحد من هنا و هنا .».

### الاقتراب من اللغات الأخرى :

سواء كان ذلك بين العربية والكلذانية من أخواتها السامية ، أو بين العربية و غيرها من اللغات ، يدخل في ذلك المغرب والمولد بعد عصر الاحتجاج . (المحدث محمد نور الدين ، ٢٠٠١ م ، ص ٦٠)

### الاشتقاق وإختلاف الاعتبارات :

يقول محمد المبارك (صص ١٩٩-٢٠٠) حول هذا السبب : إذا نظرنا إلى وضع الألفاظ وتسمية المسميات من وجه آخر ، لوجدنا أن للشيء المسمى وجوهاً وصفات كثيرة ، ويمكن أن يسمى بأكثر من صفة من صفاتيه ، وأن يشتق له من الألفاظ كلمات متعددة تبعاً لتلك الوجهة و الصفات ، و من هنا ينشأ الترافق... و هذا هو أبرز أسباب نشوئه و ظهوره في جميع اللغات . و من ذلك تسمية الدار داراً ، و مزلاً ، و مسكنًا ، وبينما يُاعتَبَر كونها مستديرة في الأصل ، أو كونها مكان الترول ، أو موضعًا للسكنية أو بيتوة ، و كل هذه الألفاظ تدل على المقصود نفسه . وقد تبيه بعض القدماء إلى هذا النوع من الألفاظ ، و جعله قسماً منفصلاً عن الترافق ، و سماه بالألفاظ المتكافئة ، و عرفها : بأنها الألفاظ التي تدل على متعدد في الذات ، متباين في الصفات . و ضرب على ذلك أمثلة من أسماء الله تعالى و أسماء الرسول (ص) (السيوطى، د.ت، ج ١، ص ٤٠٥). و تردد أسباب أخرى ذكرها المحدثون ، و نضرب الصفع عن شرحها و نكتفي بإحصاءها خوفاً من إطالة

البحث وهي : التسامل في الاستعمال ، و التطور اللغوي ، و الفخر والإعتزاز ، و الدلالة على حالة خاصة ، و فقدان الوصفية .... .

### آثار الترافق و فوائده :

إن العلماء واللغويين القدامى والمحديثين قد ذكرروا للترافق آثاراً و فوائد.

أما المحدثون فنظروا إلى الترافق من جهتين متقابلتين :

الف - إيجابية : منهم من رأى في الترافق فوائد كثيرة ، تخدم الفصاحة و البيان العربي .

ب - سلبية : منهم من رأى الترافق يعوق الفصاحة و ذكروا له آثاراً سلبية .  
و فيما يلي الآثار الإيجابية و السلبية .

#### ١ - الآثار الإيجابية :

الف - الوسع في طرق الفصاحة و البلاغة :

يرى القائلون بالترافق بأنه يؤدي إلى التوسيع في سلوك طرق الفصاحة ، و أساليب البلاغة في النظم و النثر ؛ ذلك « لأن اللفظ الواحد قد يتاتى بإستعماله مع لفظ آخر السجع و القافية و التجenis و الترصيع ، وغير ذلك من أصناف البديع ولا يتاتى ذلك باستعمال مرادفة مع ذلك اللفظ ». (م . ن)

و قد تتبه إلى هذه الفائدة المعاصرؤن منهم : فاصل الزيدى ( فاصل الزيدى ، ١٩٩٥م، ص ١٨٠) الذي يرى أن الترافق يعين الكاتب و الأديب و الشاعر أن يختار لفظه من بين تلك الألفاظ المتراوحة المتعددة ، ذلك ليلاائم سياق كلامه معنى و جرساً. (الزيدى، ١٩٩٥م، ص ١٨٠)

ويرى باحث آخر أن الترداد يحسن للحاجة إلى التوسيع بالألفاظ، لأن الشاعر و الساجع إذا احتاج إلى إستعمال معنى «قعد» مع قافية سينية ، فإنه يستعمل لفظة «جلس» ، وفي غير هذه الصورة فيضيق الطريق عليه ، لو لم يستعمل لهذا المعنى إلا الكلمة «قعد» ، ولم يوجد من التوسيع ما وجد بوجوده .  
(رمضان عبدالغفار، ١٩٩٩م، ص ٣٢٣)

### ب - التوسيع في اللغة :

هذا يعني أن الترداد يؤدي في تكثير الطرق إلى الإخبار عما في النفس ، و وجود البداول لذلك . وفي هذا حرية للمتحدث في طرائق التعبير . ذلك حينما ينسى المتكلم أحد اللقطتين أو يسرع عليه النطق به ، أو هو يلشغ ولا يريد النطق بحرف الراء ، فيستطيع أن يستعمل مرادفه ، ولو لا المترادفات التي تعينه على تحقيق قصده ، لما قدر على ذلك . (السيوطى، د.ت، ج ١، ص ٤٠٦)

هذه فالدلة حليلة للتراود تعين المتكلم التصرف في التعبير ، و إختيار لفظ مناسب . و نقل لنا التاريخ أن واصل بن عطاء كان ألغى لا ينطق الراء ، فتحسب في كلامه الراء ، بعد أن هجاه بشار ، و كان قد بلغه هجاءه إليه فقال واصل : «أما لهذا الأعمى الملحد ، أما لهذا المشتبك باي معاذ من يقتله ؟ أما والله لو لا أن الغيلة سحرية من سحابيا الغالية ، لبعثتُ إليه من يُبعِّج بطنه على مضاجعه ، و يقتله في جوف منزله ، و في يوم حظه ... » (الحافظ، ١٤٠٩هـ، ج ١، ص ١٦-١٨؛ الزبيدي، ١٩٩٥م، ص ١٨٤ = الشاعر، ١٩٩٣م، ص ٧١). وقد تحسب الراء في كلامه مستعملاً ألفاظاً مترادفة لتلك الألفاظ التي فيها الراء، و ذلك أنه استعمل «المشتَّف» بدلاً من «المُرَعَّث»، و «المُلْحَد» بدلاً من «الكافر». و ذكر «الغالبية» بدلاً من «المتصورية»

و «المغيرة». وإستعمل «بعث» بدلاً من «أرسل»، و «مضجع» بدلاً من «فراش».  
(السابع، ١٩٩٣م، ص ٧١)

#### ج - التأكيد والبالغة :

إن الألفاظ المتراوفة تُمْكِن الشاعر من الإتيان بالإسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد؛ تأكيداً وببالغة كما جاء في قول الخطيبية :  
«أَلَا حَدَّا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بَهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُوَيْهَا النَّأْيُ وَالْبَعْدُ »  
النَّأْيُ هو الْبَعْدُ ، جاء هنا للتأكيد و البالغة (السيوطى، د.ت، ج ١، ص ٤٠٦ - عبدالواب،  
١٩٩١م، ص ٣٢٤).

#### ح - السهولة في النطق :

إن الترادف يمكن من العدول عن الكلمة إلى أخرى أخف منها ، أو أفعى ،  
أو أوضح ، كما يفيد في تفسير الكلمة التي لم يفهم معناها بكلمة أخرى ، وهو  
المعروف عند المناطقة بالتعريف اللغطي . مثل قوله: الْبَرْزَى: هو القمع ، والمسحدة:  
هو الذهب . (السابع، ١٩٩٣م، ص ٧٢)

#### د - التفنن في الكلام :

من فوائد الترادف أيضاً أن العربية لغة تفنن ، و إن العرب يكرهون التكرار  
و الإعادة ، و الترادف يعين المتكلم على تحذب إعادة اللفظ إذا اقتضى الحال إلى  
إعادة الحديث عن مدلوله (المحدث محمد نور الدين، ٢٠٠١م، ص ٩١).

#### ٢ - الآثار السلبية:

رأينا فيما تقدم أن القائلين بالترادف يذكرون فوائد جمة للترادف، أما المذكورون للترادف فلهم يرددون آراء أولئك و يذكرون للترادف آثاراً سلبية ، و نشير بإختصار الى هذه الآثار :

### الف - صعوبة العرجحة :

إن الذين يذكرون للترادف آثاراً سلبية يرون أن الترادف يسهم في صعوبة الترجمة ، ونقل المعانى إلى لغات أخرى ، ويعتقدون أن الجاز و الإشتراك و التضاد و الترادف عوامل تؤدي إلى نقل المعنى إلى معانٍ أخرى ، و ذلك النقل يؤدي بدوره إلى صعوبة نقل المعانى من لغة إلى أخرى عن طريق الترجمة أو التشخيص أو غير ذلك ، و هذا رأي يعزوه المنجد إلى عبدالمنعم الخفاجي .

### ب - خالقته الفصاحة :

يرى هذا الفريق بأن الترادف يسبب أضراراً للغة و أمراضًا للفصاحة و ثراءً زائفاً للعربية ، ذلك أن الألفاظ المتراوحة لكثرة تراحم المعانى ، و تؤدي إلى الخلط والإضطراب ، و تعوق اللغة عن أداء وظائفها . هذا الرأي أيضاً يعزوه المنجد إلى الخفاجي .

أما المنجد نفسه ، فيخالف آراء الخفاجي من زاويتين : الأولى : إن الترادف الذي يعده الخفاجي من معوقات الترجمة و نقل المعانى لا يعده المنجد من الترادف الكامل ، بل يجعله من الترادف الجزئي ، أو من أشباه الترادف .

الثانية : لا يعد الترادف معوقاً أمام المترجم الحاذق الخبر باللغتين المترجم منها ، و المترجم إليها ، و العيب ليس في الترادف بل في من يتقن لغة أجنبية (مصر - ٨٩)

. فهو لا يعد الترافق ثراءً زائفاً للغربية كما جعله الخفاجي ، بل يجعله ثراءً حقيقياً في بلاغتها ، كما في ألفاظ المجاز والكتابية .

و نحن أيضاً حينما قبّلنا تقسيم المحدثين للترافق ، و قلنا إن الترافق الكامل لا يكاد أن يوجد ، بل إن الترافق الذي اعترف به اللغويون ، هو الترافق الجزئي أو شبه الترافق ، ففي هذه الحالة نظن أنه لا تكون للترافق آثاراً سلبية ، كما ذكرها بعض المحدثين فيما تقدم ؛ بل إن الترافق الذي يعوق الترجمة و يخالف الصفة ، يمكن أن يكون الترافق الكامل إذا وجد ، أما الترافق الجزئي أو شبه الترافق فله فوائد كثيرة ، كما رأينا سابقاً .

### نتيجة البحث:

لقد تعرض هذا البحث إلى ظاهرة لغوية شغلت كثيراً من الدارسين قديماً و حديثاً ، و هي ظاهرة الترافق في العربية . وتبين لنا أن مفهوم الترافق كان معروفاً عند القدامي ، و كان سيبويه أول من أشار إلى بحث الترافق في كتابه الذي سماه « الكتاب ». و جاء العلماء بعده قد حذوا حذوه . لكن مصطلح الترافق لم يظهر إلا في القرن الرابع ، و أول من استعمل هذا المصطلح هو علي بن عيسى الرماني الذي جعله عنواناً صريحاً لكتابه «الالفاظ المترادفة المتقاربة المعنى».

و لم يكن ثمة إتفاق على تعريف واحد لهذا المصطلح بين الدارسين قديماً و حديثاً؛ مما أدى إلى الخوض في مسألة قبول الترافق أو إنكاره ، حتى تبانت آراء اللغويين و الباحثين القدامي حول هذه المسألة ، و منهم من أقر به و منهم من أنكره . و يبدو أن الإقرار بالترافق كان سابقاً على الإنكار من حيث الرمن ، و دليلنا أنه لو لا القول بالترافق وتكراره لما كان إنكار المشركين . ونجد الخلاف

نفسه بين المحدثين ، أما آراء المحدثين فكانت أكثر دقة وتشعباً وتفصيلاً؛ وذلك لتطور البحث اللغوي والدلالي عندهم ، حتى جاءت تقسيمات للترافق عندهم منها : الترافق الجزئي والترافق الكامل . ورأينا أن أكثرهم يعترفون بالترافق في العربية رغم الخلاف الموجود بينهم ؛ بيد أن إختلافهم يعود إلى وقوع الترافق التام ، و أكثرهم يعترفون بالترافق غير التام أو شبه الترافق ، و قليل منهم يعترفون بالترافق الكامل .

ولو قوع الترافق عند الأصوليين سببان : أحدهما أن يكون من واضح واحد وهو الأقل ، و الثاني أن يكون من واضعين وهو الأكثر . أما اللغويون والباحثون القدامي والمحدثون فقد ذكروا اسپاباً كثيرة منها : الوضع الغوي الأول ، و تداخل اللهجات ، و الاشتياق ، و اختلاف الإعتبارات ، و التطور اللغوي والدلالي ..... .

ومن أهم الآثار الابيجارية للترافق : التوسع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النظم و النثر وكثرة الوسائل و الطرق إلى الإخبار عما في النفس والتأكيد والمبالغة و السهولة في النطق . و من أهم الآثار السلبية للترافق : صعوبة الترجمة ، و نقل المعانى إلى لغات أخرى ، و مخالفته الفصاحة .  
بالتأمل في الآراء السابقة يمكن القول ، بأنَّ مرد ذلك إختلافهم على تحديد معنى الترافق و فهم مدلوله .

من خلال آراء هؤلاء اللغويين والباحثين القدامي والمحدثين، يظهر لنا أن القدامي استخدمو الترافق في معنى عام ، دون أي شرط، و إهتموا بذلك في توسيع دائرة الترافق ، أما المحدثون فبعضهم يذكرون للترافق شروطاً و هم بذلك

إهتموا في تضييق دائرة ، و بعضهم أراد تضييق دائرة الترافق بإبطال بعض أسباب وقوع الترافق ، و هذا التوسيع عند القدامي و التضييق عند المحدثين أدى إلى اختلاف كثير في وجود الترافق أو عدمه ، و هو الأمر الذي نريد أن ندرسه فيما سيأتي بعده.



مركز تحقیقات کامپیوٹر علوم مردمی

### المراجع والمصادر

- ١-آل ياسين، حمد حسين، الدراسات اللغویة عند العرب الى نهاية القرن الثالث ، ط ١ ، بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٨٠ م.
- ٢-ابن جنّى ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، د.ط ، المكتبة التوفيقية ، د.ت .
- ٣-ابن درستويه ، تصحيح الفصيح، تحقيق عبدالله الجبوری ، ط ١ ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، ١٩٧٥ م .
- ٤-ابن منظور، جلال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق علي شيري ، ط ٣ ، بيروت ، دار إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٩٢ م.
- ٥-أبوعرودة ، عودة خليل، التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي و لغة القرآن، ط ١، الأردن ، مكتبة المدار ، ١٩٨٥ م .
- ٦-أبومنغلي، سميح، في فقه اللغة و قضائيا العربية، ط ٢ ، الأردن، دار مجدهاوي للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ م.
- ٧-أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها، د.ط ، القاهرة ، المكتبة السلفية ، ١٩١٠ م
- ٨-أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط ٣ ، بيروت، دار الجيل ، ١٩٩٩ م .
- ٩-أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ط ٢ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٨ م.
- ١٠-الإصفهاني، الراغب، مفردات الفاظ القرآن، تحقيق نديم مرعشلي، د.ط، دار الكتب العربي، د.ت .

- ١١-الأصمي، عبد الملك بن قریب ، ما يختلف الفاظه و إنفتقت معالیه، تحقيق و شرح ماجد حسن الذہبی، ط١، بیروت ، دار الفکر ، ١٩٨٦ م .
- ١٢-الأنباری، محمد بن القاسم، الأضداد ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهیم، ط٢، الكويت، مطبعة حکومۃ الكويت ، ١٩٨٦ م .
- ١٣-الإنطاکی، محمد، الوجيز في فقه اللغة، ط٣ ، بیروت ، دار الشروق ، د.ت.
- ١٤-أنیس، إبراهیم، في اللهجات العربية، ط٩ ، القاهرة ، مکتبة الإنھلیو المصرية ، ١٩٩٥ م .
- ١٥-بدیع یعقوب، إمیل، فقه اللغة العربية و خصائصها، د.ط، بیروت، دار العلم للملائین ، ١٩٨٦ م .
- ١٦-البغدادی، أبوإسماعیل بن القاسم القالی ، الأمالی، د.ط ، بیروت ، دار الكتب العربي ، د.ت .
- ١٧-الشعلی، أبو منصور، فقه اللغة و أسرار العربية، شرحه یاسین الأیوبی، د.ط ، بیروت ، المکتبة العصرية ، د.ت.
- ١٨-الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، البيان و البین ، تحقيق درویش الجویدی، د.ط، قم، کتابخانه ارومیة، ١٤٠٩ هـ .
- ١٩-الجزرجانی، علي بن محمد بن علي، التعريفات، حققه و قدم فهارسه إبراهیم الأیاری ، ط١ ، بیروت ، دار الكتب العربي ، ١٩٨٥ م .
- ٢٠-الجوهري، إسماعیل بن حماد، تاج اللغة و صحاح العربية، تحقيق أحمد عبدالغفور، ط١ ، بیروت ، دار الكتب العربي ، ١٩٨٥ م .
- ٢١-الخطیفیة، الخطیفیة دیوان، شرح عمر فاروق الطباع ، د.ط ، بیروت، دار الأرقام ، د.ت.

- ٢٢- الراجحي ، عبده ، فقه الله في الكتب العربية ، د.ط ، بيروت ، دار النهضة العربية ، د.ت.
- ٢٣- الرُّمَانِي ، علي بن عيسى ، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى ، تحقيق فتح الله صالح على المصري ، ط٢ ، القاهرة ، دارالوفاء للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ م.
- ٢٤- الزبيدي ، مرتضى ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر ، د.ط ، بيروت ، دار الهداية للطباعة و النشر ، د.ت.
- ٢٥- الزيداني ، حاكم مالك ، الترافق في اللهفة ، ط١ ، الجمهورية العراقية ، منشورات وزارة الثقافة و الأعلام ، ١٩٨٠ .
- ٢٦- الزبيدي ، فاصلد ياسر ، فقه الله العربية ، ط٦ ، إربد ، دار الكندي ، ١٩٩٥ م.
- ٢٧- سبيويه ، عمر بن عثمان قنبر الحارثي ، الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط١ ، بيروت ، عالم الكتب ، ١٩٧٠ م.
- ٢٨- السيوطي ، جلال الدين ، المزهر في علوم الله و أنواعها ، شرحه و ضبطه و صححه و علق حواشيه محمد أبوالفضل إبراهيم و آخرون ، د.ط ، بيروت ، دار الفكر للطباعة و النشر ، د.ت.
- ٢٩- الشاعbury ، محمد ، الفروق اللغوية و أثرها في تفسير القرآن الكريم ، ط١ ، الرياض ، مكتبة العيikan ، ١٩٩٣ م.
- ٣٠- صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللهفة ، ط١ ، بيروت ، دار العلم للملائين ٢٠٠٢ م.
- ٣١- صبحي الصالح ، دور الكلمة في اللهفة ، سيفن أومان ، ترجمة محمد كمال بشر ، د.ط ، مكتبة الشباب بالمنيرية ، د.ت.

- ٣٢-الصنهاجي المصري المعروف بالقرافي ، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق عادل أحمد عبد الملوحد، معرض، علي محمد، ط ٢ ، بيروت، المكتبة العصرية ، ١٩٩٩ .
- ٣٣-عبد التواب ، رمضان ، فصول في لغة اللغة، ط ٦ ، القاهرة ، مكتبة الخاتمي ، ١٩٩٩ م.
- ٣٤-عبدالحسين مبارك، لغة اللغة، د.ط، البصرة ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٥ م.
- ٣٥-العسكري ، أبو هلال ، الفروق اللغوية، تحقيق حسام الدين القدسي ، د.ط ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، د.ت .
- ٣٦-الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، ط ٢ ، قم، مؤسسة دار المحررة ، ١٤١٠ م .
- ٣٧-فirooz آبادي، محمد الدين محمد بن يعقوب، القاموس الخيط، د.ط، بيروت ، دار المكتبة التربية ، ١٣٧١ ق.
- ٣٨-المبارك ، محمد ، لغة اللغة و خصائص العربية، ط ٣ ، بيروت ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٤ م.
- ٣٩-المبرد، محمد بن يزيد، أبو العباس ، ما اتفق لفظه وإختلف معناه من القرآن المجيد، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجحوني الأثري، د.ط، القاهرة،المطبعة السلفية ، ١٣٥٠ ق.
- ٤٠-المتحد ، محمد نور الدين ، الترافق في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق ، ط ٢ ، بيروت ، دار الفكر ، ٢٠٠١ م .
- ٤١-وافي، علي عبد الواحد، لغة اللغة، ط ٦، القاهرة، جنة البيان العربي ، ١٩٦٨ م.